



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: انتهاك حرمة الحياة الخاصة "الخطأ الصحفي أنموذجاً" (دراسة مقارنة)

اسم الكاتب: م.م. إبراهيم علي حمادي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/495>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/02 08:05 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



انتهاك حرمة الحياة الخاصة "الخطأ الصحفي نموذجاً" (دراسة مقارنة)

م.م. إبراهيم علي حمادي

جامعة الأنبار

كلية القانون / الفلوجة

which may result because of the journalist mistake.

This research contains many important ideas and opinions which put a legal treatment of this violent , and conclusion which contains some result and suggestions which may be benefit in practical legal life.

المقدمة

للحق في الخصوصية أهمية كبيرة لما له من ارتباط بحياة الإنسان والمقصود به السرية وما تحمله من معاني كبيرة وما ينبغي إحاطته بسياج من الكتمان لغرض صون كرامة الإنسان وأحترام أديمته التي يحافظ عليها ولا يسمح لأحد التدخل بها ، و لعل من ابرز صورها حرمة حياته الخاصة وحرمة مسكنه ، وحقه في عدم إفشاء أسراره ، وحرمة الأحاديث الخاصة وعدم إفشارها ، ويتفرع عنها سرية مرسلاته وسرية حياته الزوجية ، وقضايا الطلاق والبنوة والخلع والدمة المالية وسرية إنتمائه السياسي وحرية

ABSTRACT

The subject of this research is : he privet life valuation , the mistake of journalist as a simple , a comparative study in the law , it's trying to explain the scope and boarders of the privet life , and the nature of responsibility

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في انتهاك الحياة الخاصة، و تأخذ من الخطأ الصحفي نموذجاً للدراسة و ذلك كدراسة مقارنة ، تتضح من خلالها مدى و حدود الحياة الخاصة ، و طبيعة المسؤولية التي يمكن أن تنشأ بسبب الخطأ الصادر من الصحفي ويتضمن هذا البحث العديد من الأفكار و الآراء التي يمكن ان تضع حلولاً لثل هذ الانتهاك للحياة الخاصة ، وتحضر خاتمة احتوت على بعض النتائج والمقترنات التي نرى فائدة عملية في الأخذ بها في الحياة العملية و القانونية.

الخاصة وقسّمنا هذا البحث إلى مطلبين : -
نتناول في المطلب الأول تعريف الحياة الخاصة ، وفي المطلب الثاني نطاق الحق في الحياة الخاصة ، أما المبحث الثاني فخصصناه لبحث معيار تحقق خطأ الصحفي عن إنتهاكه حرمة الحياة الخاصة وقسّمناه أيضاً إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول معيار تتحقق الخطأ الصحفي ، أما المطلب الثاني فقد افردناه لعبء أثبات الخطأ الصحفي فإذا فرغنا من هذا كله وصلناه بخاتمه تنتظم نتائج البحث وما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات .

المبحث الأول: انتهاك حرمة الحياة الخاصة

إن التطور العلمي أثر تأثيراً كبيراً على الحياة وكذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي له تأثير على الحياة الخاصة والاعتداء عليها حيث سهل لبعض المتطفلين ومن خلال الأجهزة الحديثة والكاميرات التي تستطيع التقاط الصور عن بعد وبدقة متناهية ، أي يطلعون على خصوصيات الناس فأصبحت الحياة الخاصة مهددة بانتهاك حرمتها^(١) . وكذلك فإن لتقدم الطباعة ووسائل الإعلام الأخرى أثراً كبيراً في الاعتداء على الحياة الخاصة حيث أن بعض الصحف تلجأ لزيادة أرباحها من خلال نشر مواضيع الإثارة والفضائح المفتعلة والطعن والتجريح بالناس^(٢) ولا ننسى ما للحالة

اعتناق الآراء والتعبير عنها وسر المهنة وغيرها من القضايا التي تهم حياته الخاصة .
هذا وقد يبدو مصطلح الخصوصية للوهلة الأولى مصطلح حديث الظهور ، ولكن الحقيقة عكس ذلك ، حيث أنه مصطلح قديم ويقوم على حماية الجانب غير العلني من حياة الإنسان عندما يريد أن يختلي مع نفسه بعيداً عن أنظار الناس كي لا تطاله الألسن أو تترصد他的 الأعين أو تتلخص عليه الإذن ، وأن رغبة الإنسان أن يعيش حياة خاصة ظهرت عندما أراد الإنسان أن يعيش في بيوت معزولة عن الآخرين ، وغرف لها أبواب مغلقة ، وقد نظم القانون القيود التي توضع على الجوار في فتح المطلات والمناور وغيرها ، و من الجدير بالذكر أن انتهاك الحق في الخصوصية في وقتنا الحاضر أصبح على مستوى واسع بسبب الأجهزة المتقدمة مثل جهاز المقرب وجهاز التصوير عن بعد وكذلك اجهزة التنفس واجهزه الهاتف النقال وغيرها من الاجهزه التي جاء بها التطور العلمي الحديث ، وعزز ذلك وسائل الاعلام المقرؤ والمسموع وكذلك الانترنت حيث أصبح العالم يعيش في قرية كبيرة واحدة وسهل للناس الاتصال ومعرفة الأخبار في أي دولة من دول العالم ، ولأهمية موضوع انتهاك حرمة الحياة الخاصة . الخطأ الصحفي نموذجاً ارتأينا بحثه في مبحثين تسبقهما مقدمه : -
نتناول في المبحث الأول إنتهاك حرمة الحياة

أحياناً أخرى ينظرها القضاء العادي، ولأهمية الحياة الخاصة لابد لنا من تعريف الحياة الخاصة في أولاً ولننتأول نطاق الحياة الخاصة في ثانياً.

المطلب الأول/ تعريف الحياة الخاصة:
إن إيجاد تعريف للحياة الخاصة لأمر مهم وذلك لتحديد مداها وبوسط الحماية القانونية لها من النشر الضار الذي يقوم به بعض الصحفيين، وأن الحياة الخاصة تعتبر قيداً على حرية الصحفي أذ أن حرية الصحفي لا يمكن أن تكون مطلقة ولا تحدها حدود بل يجب أن تقف عند اعتاب الحياة الخاصة ولا تتجاوزها وكلما اتسعت دائرة الحياة الخاصة انحسرت حرية الصحافة والعكس صحيح أي كلما اتسعت حرية الصحافة انحسرت حدود الحياة الخاصة^(□) ومن ذلك بات من الواجب على الفقه وضع تعريف محدد للحياة الخاصة حتى يتم تمييزها عن الحياة العامة للأشخاص، والحياة الخاصة تختلف باختلاف الناس ومهنهم حيث أن الفنان يعتبر نفسه ملكاً لجمهوره وتكون دائرة الحياة الخاصة لديه في حدود ضيقه جداً ولكن لا نستطيع القول بعدم وجود حياة خاصة للفنان لأنه لابد وأن يكون له شيء من الوقت يخلو به مع نفسه، وقد يحدث أن تعرض صور كثيرة للفنانين ويرغبهم ولكن لو التقطت نفس الصور لفنان وهو في حالة خلوة

المعاشية من تأثير على انتهاك حرمة الحياة الخاصة بسبب الكثافة السكانية العالية وتلاصق المساكن ببعضها أو على شكل طوابق وعدم وجود منازل منعزلة^(□).

وإن الصراعات السياسية والحزبية هي الأخرى لها تأثير على انتهاك حرمة الحياة الخاصة حيث أنها تعتمد على الصحف ومحطات التلفزيون والإنترنت في نشر كل ما من شأنه الطعن بالحزب المنافس واعضاوه لأجل إسقاطه والفوز عليه من خلال إفشال برنامجه الانتخابي وحث المواطنين عبر وسائل الإعلام على عدم انتخابه.

أما في مجال الاقتصاد فأن الأمر لا يختلف عن السياسة حيث أن الصراع بين الشركات الصناعية وشركات الأموال للتتصدر أو لزيادة الأرباح والسيطرة على السوق لجعل الشركات الصغيرة في موضع صعب قد يصل إلى تصفيتها وإعلان إفلاسها من خلال الإشاعات المغرضة ضد منتجات هذه الشركة أو تلك أو قد يجعلها تعمل بخسارة وأيضاً لا تستطيع الاستمرار مع دعاية ورؤوس أموال الشركات الكبرى، وهذا يعني انتهاك حياة الشخص المعنوي لأنه يتأثر مثلما يتأثر الشخص الطبيعي. ومن خلال ما تقدم نلاحظ ازدياد في دعوى المسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار التي تسببها الاعتداءات على السمعة والشرف والاعتبار^(□) ينظرها القضاء المستعجل أحياناً وفي

المنظمة لهنّة الصحافة تعريف جامع ومانع للحق في الخصوصية وكذلك القوانين المقارنة حيث لم يعرف المشرع المصري الحياة الخاصة أو الخصوصية لا في الدستور ولا في قوانين منه الصحفة وكذلك المشرع الفرنسي والمشرع العراقي لم يذكرا هما الآخران تعرضاً للخصوصية لأن الحياة الخاصة فكرة مرنّة تختلف من مكان لأخر ومن دولة ديمقراطية إلى دولة نظامها دكتاتوري وأن هذا الحق منوط إلى درجة ما بالمجتمع وما يسود من أوضاع عادات وتقاليد وقيم اجتماعية وقواعد السلوك والأخلاق، لذا فإنه يضيق ويتسع تبعاً لهذه الظروف والأعراف^(□)، ولأن هناك من يرون أن حياتهم الخاصة يجب أن يكون فيها شيء من التكتم بخلاف آخرين يرون أن حياتهم الخاصة يجب أن تكون كتاباً مفتوحاً، وكذلك الحياة الخاصة تحدد حسب الشخصيات العامة ورجال الأعمال فهوّلأء مجال حياتهم الخاصة محدود لأنهم وصفوا أنفسهم لخدمة الناس مثل الذين يشغلون وظيفة عامة فإن المجتمع يعرف عنهم كل شيء وتتناولهم الصحافة بإظهار كل شيء عنهم على خلاف عامة الناس فإن مجال حياتهم الخاصة يكون أوسع ومادامت الحياة الخاصة تضيق وتتوسّع حسب الأشخاص وحسب الزمان والمكان فبات محتماً علينا أن نوضح التعريف الضيق للحياة الخاصة في الفرع الأول أما الفرع الثاني فنخصصه للتعرّيف الواسع للحياة الخاصة .

مع نفسه يعتبر ذلك تجاوزاً على خصوصيته وهذا ما قضت به محكمة العُدُول عام 1965 في قضية الفنانة بريجيت بارود حيث التقطرت لها صور عن بعد وهي في بيتهما مرتدية ملابس داخلية خفيفة (علمًاً أن الفنانة كانت توافق على نشر مثل هذه الصور) وأن محكمة الاستئناف قضت بأن لا يمكن أن يفضي تساهل السيدة بريجيت بارود وبسماحها للصحفة نشر صورها إلى تخليلها عن الحقوق التي لها على صورتها وألا أفضى ذلك إلى التسلیم بأن هذه الفنانة ما عاد لها حياة خاصة وهو ما يعتبر أمراً غير مقبول ويفتح الباب لإساءات بالغة^(□). ومن المعروف أن الفنانين يريدون الظهور أمام الأضاءة بعكس عامة الناس الذين لا يرغبون في ذلك، وعليه يجب ألا تكون الصحيفة أداة لكشف أسرار الأفراد بل يجب أن تكون وسيلة لنقل آرائهم ورغباتهم وتعلّماتهم^(□).

أن التعريف اللغوي للحياة الخاصة أو الخصوصية بأنها نقىض للعموم لم يكن دقيقاً لأنه من خلال ذلك يجب علينا معرفة العموم حتى نقف عند الخصوصية، وتعزّز الخصوصية لغة بأن خصه بالشيء أي إنفراده دون غيره وكذلك يقال خصه في الود أي أحبه دون غيره "والله يخص برحمته من شاء". هذا ولم يرد في الدستور اللبناني ولا في قانون الموجبات والعقود اللبناني ولا القوانين

الزواج الشفاف على خلاف الشخصية البسيطة
فأن لخصوصيتها جداراً مانعاً قوياً^(١).

ويعرف القاضي الأمريكي (كولي Cooly) الخصوصية بأنها الحق في الخلوة، أي حق الإنسان في حياة هادئة، وأن يترك دون إزعاج أو قلق^(٢).

الفرع الثاني/ التعريف الواسع للحياة الخاصة:

إن الحياة الخاصة لها مجال ضيق ومجال آخر واسع ولم نجد تعريف محدد لها لا في القانون العراقي ولا في القوانين المقارنة، وإن تحديد الحياة العامة يكون في ضوء اتصال الشخص بالجمهور من خلال نشاطة العام وفي المجالات كافة التي يتواصل بها مع المجتمع، وهذا يختلف من شخص إلى آخر فالشخص صاحب الشهرة تكون حياته العامة أوسع من الشخص الغير مشهور، وكذلك يخضع الامر للزمان والمكان فما يعتبر من الحياة الخاصة في زمان ما ، قد لا يكون كذلك في زمان اخر وكذلك المكان اذ مجال الحياة الخاصة يكون على نطاق ضيق في الدول الغربية عنه في المجتمع الشرقي وكذلك العادات والديانات لها تأثير كبير في تحديد الحياة العامة والخاصة وقد قال بعض الفقهاء^(٣) إن الجانب العلني والاجتماعي للشخص مثل علاقته بباب المهن أو اشتراكه في حياة الجماعة التي يعيش معها في أعماله

الفرع الأول/ التعريف الضيق للحياة الخاصة:

إن الحياة الخاصة لم يرد تعريف لها في القانون اللبناني والقوانين المقارنة ولكن حاول بعض الفقهاء تعريفها تعريفاً ضيقاً، وقد عرفها الفقه الفرنسي بأنها "المجال الخاص من حياة الفرد الذي يمنع أي تدخل خارجي فيه"^(٤)، ويرى جانب من الفقه المصري^(٥) أن الحياة الخاصة تعني أن ليس لأحد أن يقتتحم على غيره عالم أسراره، وأن يدعي في سكينته، لينعم بألفة دون أن تلوكه ألسن الآخرين، وإن هذا الاتجاه يتناول الحياة الخاصة من ثلاثة اتجاهات، السرية أي ما يريده الشخص أن يكون سراً لا يطلع عليه أحد، وكذلك سكينته وهدوءه وتفكيره إضافة إلى ألفة الحياة الخاصة لينعم بها دون تدخل من أحد.

وأن تحديد ما يعتبر من الحياة الخاصة مرتبط بالشخص نفسه حيث يسمح ما ينشر عنه أو لا يسمح، وأن أكثر التعريفات للحياة الخاصة تدور حول فكرة السكينة أي حق الشخص في أن يترك شأنه ولا يعكر أحد عليه خلوته وأسراره^(٦)، وأن الحق في الخصوصية يضيق ويتسع طبقاً للمكانة الاجتماعية التي يشغلها الشخص، فالشخصية العامة بحكم ممارسة الأعمال المنوطة بها تتعرض كثيراً للرأي العام والنقد بحيث تحول حياتها إلى قطعة من

القسر والقهر^(١)، وكذلك حريته في عدم تدخل الغير عمداً في عزلته وكذلك عدم اقتحام منزله ودخوله للتفتيش إلا بأمر قضائي^(٢)، ولزيادة التوسيع في تعريف الحياة الخاصة اعتبرها البعض مرادفة للحرية من خلال خلطها بالحق في السمعة والحق في الشرف والاعتبار وهذا التوسيع لامبرر له لأن الحق في الشرف والاعتبار والسمعة تتکفل بحمايته نصوص قانونية أخرى ولا حاجة لخلطها مع الحق في السمعة^(٣).

المطلب الثاني/ نطاق الحق في الحياة الخاصة:
إن نطاق الحق في الحياة الخاصة ليس مطلقاً ولكن - يجب تحديد موضوع هذا الحق وأشخاصه لأن موضوعه يتضمن حالات كثيرة من حيث الحق في الصورة والحياة العاطفية، والحياة الزوجية، والذمة المالية للشخص ومهنة الشخص وغيرها، وكذلك الأشخاص الذين تشملهم هذه الحماية وهل يشمل الموظفين فقط أم يشمل عامة الناس، وهل يشمل الشخصية الطبيعية أم الشخصية المعنوية أيضاً وكذلك هل يشمل مواطنوا الدولة لوحدهم أم يشمل معهم الأجانب، المقيمين على أرض تلك الدولة، وأن هذه التفاصيل وغيرها سنتناولها في فرعين نتناول في الفرع الأول نطاق الحق في الحياة الخاصة من حيث الموضوع أما الفرع الثاني

وسفره وساعات الدوام التي يقضيها مع زملائه جميعها تعد من الحياة العامة وما عدتها يعد من الحياة الخاصة هذا وان التعريف الواسع للحياة الخاصة يمكن في شعور الإنسان بالحياة تجاه الفة حياته وحيث يبدأ الحياة تنهي الحياة العامة لتبدأ الحياة الخاصة ، ولكن ما الأمر لو كشف الشخص عن خصوصياته من خلال كتاباته فهل تردّد الآخرين لما قاله هذا الشخص أو كتبه يعتبر تعدياً على حياته الخاصة ، اجابت عن هذا السؤال محكمة باريس في قصة المغنية لارا بقولها لا يحق لهذه المغنية الاعتراض على نشر معلومات حول سحاقها لأنها كشفت بنفسها النقاب عن هذا الأمر في سيرتها الذاتية (مغامرة الكمان المفقود)^(٤) إن الأعمال التي تمارس داخل المسكن تعتبر من الحياة الخاصة وقد تبني جانب من الفقه تعريفاً واسعاً للحق في الخصوصية حيث اعتبروا أن الحياة الخاصة لا تعتبر فقط العزوف عن افشاء المعلومات الخاصة للغير بدون مبرر ولا حق الشخص ان يكون بمنأى عن تطفل الآخرين بل يشمل ما هو ابعد في ذلك وهو حقه في ان يمارس انشطة خاصة معينة حتى لو كان سلوكه مرئياً من قبل^(٥).

وقد توسيع البعض واعتبروا أن حق الخصوصية يشمل حرية التعبير عن الأفكار وحرية الشخص في بدنه وكرامته وتحرره من

يمثل إزعاجاً له مما يعد انتهاكاً لحياته الخاصة^(١)، وأن حرمة المسكن تعتبر صورة من صور الحياة الخاصة، ولا يهم أن يكون المسكن بيته كبيراً أو شقه أو حجرة في شقة أو حجرة في فندق أو خيمة حيث لا يجوز دخولها إلا بأذن صاحبها أو طبقاً لما اشتمل عليه عقد إيجارها في الفندق حيث يجوز لعمال الفندق الدخول لتنظيفها.

أما إذا كان الشخص يريد التهرب من دائرته أو ارتكب جريمة وهرب من العدالة فإنه يجوز بخلاف الأصل الإفصاح عن محل إقامته، لأن في الكشف عنه خدمة للصالح العام ولكن يبقى الأصل عدم الكشف حيث قضت محكمة باريس الابتدائية في 18/12/1991 في قضية تتلخص وقائعها بان مجلة (باري ماتش) نشرت تحت عنوان ملائكة الشر المكرسة للقضايا الجنائية المتعلقة بنساء يقودهن الشغف مقالاً عن السيدة(ل) ذكرت فيه معلومات عن حياتها الخاصة وذكرت فيه إنها بعد قضاء عقوبتها بقيت تسكن في مدينة(ر) واتخذت لنفسها اسم جديداً ماري وان الكشف عن هذه المعلومات يشكل انتهاكاً صارخاً لحياتها الخاصة ولا حاجة لذكره^(٢).

وأن المشرع المصري قد نص على الجريمة التي ترتكب عن طريق التلفون بالمادة 309 من قانون العقوبات وهو ما يتربّ عليه أن تستمد المحادثات التلفونية حصانتها من

ف Nxصصه لبحث نطاق الحق في الحياة الخاصة من حيث الأشخاص.

الفرع الأول/ نطاق الحق في الحياة الخاصة من حيث الموضوع:

ما دام الفقه لم يتفق على تعريف جامع موضوع الحياة الخاصة لذلك نرى أن الفقه القانوني حاول تعداد بعض الحالات التي تعد من أهم مواضيع الحياة الخاصة والمتفق عليها بديهياً والموضع الأخرى المختلف عليها وسنتناول في أدناه أهم المواضيع المتفق عليها على أنها من صميم الحياة الخاصة.

1- مسكن الإنسان:

إن إقامة الشخص في مسكنه الذي يحيا فيه يجب عدم التجاوز على خصوصياته داخل هذا المسكن، حيث أن المسكن يحيط أسرار الشخص بسياج من الحماية كونه مكان راحته والذي تهدأ فيه نفسه، وحرمة المسكن تستمد من الحق في الحياة الخاصة^(٣)، ومن ذلك لا يجوز الكشف عن عنوان أو محل إقامة الشخص سواء في مسكنه أو حينما يكون في نزهة واستأجر مكان آخر، وهذا هو اتجاه القضاء الفرنسي حيث قضت محكمة باريس بأن "الكشف عن العنوان الذي يقيم فيه أمير موناكو وزوجته في باريس، يعد من قبيل المساس بحقه هو وزوجته في الخصوصية، ويخل بما كان ينشده الأمير وزوجته من هدوء وسكينة، حيث

2- الحياة الزوجية والعاطفية والأسرية: أن الحياة الزوجية تعد من أهم مواضيع الحياة الخاصة سواء تعلقت بالزواج أو الطلاق أو الابوة أو الخطبة ولذلك لا يجوز نشر معلومات عن الزواج بوصفه زوجاً ناجحاً أو زوجاً غير ناجح، وكذلك الزواج الجديد وكذلك الحياة العاطفية للأشخاص فإنها تعد من صميم الحياة الخاصة ولا يجوز نشرها وقد استقر القضاء الفرنسي على ذلك، وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بعدم جواز نشر المغامرات العاطفية لفتاة صغيرة السن وذلك لأن الحياة العاطفية للفتيات تعد من أخص أمور الحياة الخاصة^(٢٠) ولا يجوز نشرها للجمهور سواء كانت حقيقة أم غير حقيقة (من نسج الخيال) وكذلك لا يجوز نشر ما يتعلق بالطلاق وأسبابه لأن ذلك يعتبر من خصوصية الأفراد ولا يجوز المساس بتلك الخصوصية، وكذلك لا يجوز نشر ما يتعلق بالحمل دون موافقة صاحبة الشأن لأن ذلك أيضاً من الخصوصية^(٢١).

أما البيانات التي لها صفة العلانية مثل شهادة ميلاد أو شهادة وفاة فيجوز نشرها لأن القانون يضفي عليها صفة العلانية ، فيجوز نشرها في الصحف إذا وجدت حاجة لذلك^(٢٢).

3- الحالة الصحية:

حرمة الحياة الخاصة حيث أكد على معاقبة من استرق السمع أو سجل أو نقل محادثات عن طريق التليفون.

وكذلك الحال بالنسبة للمشرع اللبناني إذ عاقب على الأفعال التي تتضمن التحقير إذا حدثت عن طريق التليفون بالمادة 383 من قانون العقوبات المعدلة بموجب قانون 1948/2/5 بقولها "التحقير بالكلام والحركات أو التهديد الذي يوجه إلى موظف في أثناء قيامه باليقظة أو في معرض قيامه بها أو يبلغه بإرادة الفاعل. والتحقير بكتابه أو رسم أو مخابرة برقية أو تلفونية الذي يوجه إلى موظف في أثناء قيامه بوظيفته أو في معرض قيامه بها. يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على 6 أشهر...^(٢٣).

أما المشرع الأردني فلم يوفر حماية واسعة للحياة الخاصة وما يتعلق أو يتصل بها من أخبار أو أسرار إذا ما تعرضت للاعتداء من قبل الأفراد العاديين بل اشار إليها من خلال نصوص غير مباشرة وذلك في معرض تطبيقه لافشاء المخابرة الهاتفية حيث نص في المادة (2/356) من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بالحبس مدة ستة أشهر أو بالغرامة حتى عشرين ديناراً من كان ملحاً بمصلحة الهاتف وأفشي مخابرة هاتفية إطلع عليها بحكم وظيفته أو عمله".

إن الذمة المالية للشخص تعد من أهم أمور حياته الخاصة ونشر أي معلومات عن الالتزامات والحقوق المالية الحاضرة والمستقبلية للشخص يعتبر انتهاك لحياته الخاصة^(١)، سواء أكانت هذه المعلومات نشرت بشكل مباشر وحددت الذمة المالية أو بشكل غير مباشر من خلال نشر مقدار الضريبة المفروضة على الشخص مما يسهل معرفة مقدار الذمة المالية للشخص، وكذلك يعد إخالاً نشر حجم المعاملات التجارية أو مبلغ التأمين لأن ذلك يدلل بشكل واضح على حجم ثروة الشخص^(٢).

أن هذا هو اتجاه القضاء الفرنسي اذ كانت بعض الاحكام تقرر ان الكشف عن الذمة المالية لشخص بطريق النشر يعد انتهاكا للحياة الخاصة ويندرج تحت الحماية المقررة في المادة التاسعة في القانون المدني ولكن بعد عام 1980 نرى ان تحولاً كبيراً قد طرا على اتجاه المحاكم اذ اعتبرت الكشف عن الذمة المالية يعد معلومات اقتصادية بحثة لا تشملها الحماية القانونية حيث تقرر أن يترك للقاضي البت في كل حالة على حده حسب ظروف وملابسات كل قضية، وأن بعض الأحكام الحديثة قررت بأن الحق في الحياة الخاصة لا يعد انتهاكا له مجرد نشر معلومات مالية بحثة لا تحمل أي إشارة إلى حياة وشخصية المدعى^(٣).

تعتبر الحالة الصحية جزء من الحياة الخاصة للشخص فلا يجوز النشر عنها بدون إذن صاحب الشأن وإلا اعتبر الناشر مسؤولاً عما نشره لانتهاكه خصوصية هذا الشخص وعليه فلا يجوز نشر صورة فنان مريض أثناء نقله للعلاج أو لإجراء العملية إذا كان يرغب في عدم النشر كون الفنان شخصية مهمة بالنسبة للجمهور وبهمه الاطلاع على أخبار هذه الشخصية وأن ما نشرته جريدة الأهرام المصرية في 1989/1/31 والخاص بنقل الفنانة شريهان إلى فرنسا لغرض العلاج وذلك رغم أنها كانت لا ترغب بنشر صورتها من خلال رفع أيديها لحجب وجهها وقيام سكرتيرها الخاص بتحطيم آلة التصوير الخاصة بأحد المصورين فإن ذلك يوجب قيام مسؤولية جريدة الأهرام^(٤) لأن ذلك يعد انتهاك لحق خصوصية المرضى.

وهذا هو اتجاه القضاء الفرنسي الذي يؤكد على أن الفنان له الحق في احترام حياته الخاصة وأنه لا يحق للصحفي أن ينشر صورته وهو على فراش الموت^(٥).

أما فيما يتعلق بالطبيب وعلاقته بمريضه فإن الأسرار إلى يعرفها الطبيب من خلال ممارسة مهنته فإن إفشائها يخضع للتجريم المنصوص عليه في قوانين العقوبات إضافة إلى التعويض إذا كان له مقتضى.

4- الذمة المالية للشخص:

معظمها تشير أن دين الدولة هو الإسلام مع احترام الديانات الأخرى وفي لبنان والعراق يكتب دين الشخص في البطاقة الشخصية ولا يشير من ذلك لأن معظم سكان الدولة من الإسلام.

أما أهم الأمور المختلفة في أنها تدخل في نطاق الحياة الخاصة أم لا فهي:

1-الصورة:

إن صورة الإنسان تعد انعكاساً لشخصيته، فهي تعكس من الناحية المعنوية مشاعر وأحساس الإنسان ورغباته، وأن الصورة في كثير من الأحيان تظهر ملامح الشخص وما يخفيه في داخله، وقد قال الإمام علي عليه السلام ما أضمر أحد شيئاً إلا وظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه" وأن الأحداث التي يمر بها الإنسان تظهر على تقسيم وجهه إن كانت خيراً أو شراً حزناً أو أاماً".^[1]

إن نشر الصورة يشكل تجاوز على الحق في الخصوصية ولم يك ذلك ليثير صعوبة في العصور القديمة لأن من يريد تصوير نفسه يجلس أمام الرسام ليوم أو يومين لغرض إنتاج صورته، ولكن في الوقت الحاضر ومع تطور وسائل التصوير الحديثة التي تستطيع التقاط الصور عن بعد ونشرها في صحيفة أو تلفاز أو عبر شبكة الإنترنت وهنا تثور المسؤولية عن النشر^[2]، حيث كان في السابق لا يعترف

5-الحياة السياسية للشخص:

إن الإنسان حر بالمشاركة مع أي حزب أو مع أي شخصية سياسية، ويحق له التصويت لصالح الشخصية السياسية التي يراها تخدم المصالح المشروعة للوطن أو المصالح التي يراها هو مفيدة ولكن يجب عدم الكشف عن ذلك لأن حرية التصويت تحمل الدساتير والقوانين في معظم الدول، فقد قضي بأن نشر صورة شخص يمسك بطاقة الانتخاب وبصورة تكشف عن اسم الشخص الذي أعطى له صوته يعد اعتداء على حياته الخاصة^[3]، وهنا يجب التفرقة بين التصويت في الانتخابات الذي يجب أن يحاط بسياج من السرية وبين الآراء السياسية التي تطرح، حيث أن المشرع افترض فيها العلنية، وأن التفريق بين ما هو علني ويجوز نشره وما هو غير علني ولا يجوز نشره تختلف باختلاف المجتمعات وحسب التقاليد الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية في ذلك المجتمع وقت النشر لأن عادات المجتمع تتغير من فترة إلى أخرى^[4].

6-المعتقدات الدينية:

إن ديانة الشخص ومعتقداته يجب أن لا يمس بها أحد وتعتبر جزء من حياته الخاصة ولا سيما في الدول التي تتنوع فيها الديانات، ولكن يظهر ذلك في الدول التي يكون دينها واحد وفيها أقليات فالدساتير في الدول العربية

مكان عام لا مسؤولية عليه إذا لم يظهر المضرور بشكل أكبر عن الصور الأخرى أو يركز عليها. هذا وأن المشرع اللبناني قد نص على اعتداء على الحق في الصورة وحدد العقوبة في المادة 582 حيث نصت على أنه "يعاقب على الذم بأحد الناس المقترب بأحد الوسائل المذكورة في المادة 209 بالحبس حتى ثلاثة أشهر وبالغرامة حتى المائتي ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين..." وأن المادة 209 حددت نشر الصورة الشمسية من ضمنها بقولها "3- الكتابة والرسوم والصور اليدوية والشمسية والأفلام والشارات والتصاوير على اختلافها إذا عرضت في محل عام أو مكان مباح للجمهور، أو معرض للأنظار أو بيعت أو عرضت للبيع أو وزعت على شخص أو أكثر" (١).

2- مهنة أو وظيفة الشخص:

انقسم الفقه في أن مهنة الشخص أو وظيفته تدخل ضمن حياته الخاصة أو ضمن حياته العامة، إذ يذهب الاتجاه الأول إلى أن مهنة الشخص تدخل في حياته العامة لأنها تمارس علناً، ويطلب ارتباطه مع العملاء وأرباب الحرف الأخرى، وكذلك أهل الفن حيث يجوز النشر عن مهنتهم لأنهم معلومون للجمهور ويعيشون وسط الأضواء ويرغبون بتعرف الناس عليهم.

للحق في الصورة كحق مستقل بل كانت تطبق قواعد المسؤولية المدنية على كل انتهاك للحق في الصورة الحق ضرراً بصاحبها ولكن مع تطور وعي الإنسان لأهمية الحقوق المتعلقة بشخصيته تدخل القضاء الفرنسي ليشكل حماية جديدة وذلك من خلال الاعتراف للإنسان بان له الحق على صورته ليمتنع نشرها أو إنتاجها دون رضائه " وقد قضي في فرنسا بأن نشر صورة للرئيس الفرنسي فرانسو ميتران وهو على فراش الموت يعد اعتداء على ألفه الحياة الخاصة ويكون موجباً للتعويض" (٢)

وأن ذلك أيضاً توجه الفقه الفرنسي (٣)، هذا وإن المشرع المصري اعترف بالحق للإنسان على صورته وذلك من خلال نصوص تشريعية واضحة حيث نص في المادة 36 من القانون رقم 354 لسنة 1954 الخاص بحق المؤلف على أنه "لا يجوز نشر صورة شخص دون رضائه"، وكذلك نص على هذا الحق في قانون العقوبات 309 مكرر حيث نصت على أنه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية الخاصة للمواطن بان ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وبغير رضا المجنى عليه ... التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص". وبمفهوم المخالفة أن من التقط الصورة في

إن الواقع القديمة إذا تم نشرها فهل يعتبر النشر تعدٍ على الحق في الخصوصية أم أن القدر يفقدها هذا الحق.

وقد تنسى للقضاء الفرنسي النظر بقضية من هذا القبيل أي قضية قديمة طرحت على محكمة السين، حيث أن القضية تتلخص وقائعها بان عرض فيلم عن حياة أحد المجرمين، وكشف الفيلم عن علاقة غرامية للسيدة فرناند سوغرى مع المجرم لاندرو، ولما كانت القضية قد مضى عليها عشرات السنين بعد وفاة المجرم، وبلغت السيدة من الكبر عتيًا، وتواترت عن الأنظار ونسى الناس ماضيها مع هذا المجرم، فأجابت المحكمة أن النشر قد شكل اعتداءً على حق السيدة في طي صفحة الماضي، إلا أنها لا تستحق التعويض لأنه ثبت للمحكمة أن هذه السيدة كانت تسعى لنشر مذكراتها مع المجرم الذي دار الفيلم عن حياته لدى أحد دور النشر، مما يدل على أن هذه السيدة لا تريد إسدال ستار النسيان على هذه الحقبة من تاريخها مع المجرم^(٣)، ولكن هذه المحكمة فاتتها بأن هذا النشر فوت على هذه السيدة فرصة الكسب المادي من خلال نشر مذكراتها حيث لو لم يعرض هذا الفيلم لكانت السيدة نشرت مذكراتها لقاء مبلغ مالي وأن ذلك يعتبر إثراءً دون وجه حق لدار النشر على حساب السيدة موضوع الدعوى.

أما الاتجاه الثاني فيرى أن الجانب غير العلني من مهنتهم مثل علاقة الطبيب بالمريض وأنشطة الموظف داخل مقر العمل، فإنها تتطلب المحافظة على سر المهنة ولا يجوز نشرها للجمهور، وكذلك سيرة الموظف داخل دائرة عمله، وتقدير الأداء الوظيفي للموظف فإنها تعد من قبيل الحياة الخاصة ولا يجوز نشرها في الصحف^(٤).

ونحن من جانبنا نرى عدم الأخذ بكل من الاتجاهين على إطلاقه ولا نؤيد أي من الرأيين، ولكن ننظر إلى كل حالة على حده، وطبقاً لطبيعة العمل الذي يمارسه الشخص، فالعامل الذي يعمل في مصنع يعد عمله من قبيل الحياة الخاصة، ولا يجوز النشر عن طبيعة هذا العمل الذي يمارسه أو سلوكه الحرفي داخل عمله، أما إذا كانت المهنة التي يعمل بها الشخص تقتضي التعامل مع الجمهور ومع عملاء يرتادون هذا المصنع، ويجب عليه من خلال ممارستها إرضاء الجمهور المعاملين معه، فإن لهم الحق في الإطلاع على سلوك هذا الشخص أو ذاك داخل المصنع، ولا يعتبر ذلك تعدٍ على الحياة الخاصة له لأنهم يريدون أن يطمأنوا لعمله ورصانته وجودته، ومن ذلك فكل حالة تقدر حسب الملابسات والظروف المحيطة بها.

3- نشر وقائع قديمة:

بموقع سياسي أو تربوي، وكذلك في حالة وفاة الشخص الذي نشرت خصوصياته، ومر على ذلك سنين طولية فإن النشر لا يؤذي المتوفى وإن كان يؤذي ورثته.

الفرع الثاني / نطاق الحق في الحياة الخاصة من حيث الأشخاص:

إن نطاق الحق في الحياة الخاصة يشمل جميع الأشخاص الذين يسكنون على الرقعة الجغرافية للدولة، وذلك كقاعدة عامة لأن القواعد العامة توجب ذلك، ولأن مبدأ إقليمية قوانين العقوبات التي تفرض حمايتها لكل من سكن على أرض الدولة، وقد أشار إلى ذلك القانون المدني الفرنسي في نص المادة التاسعة، والتي تقرر حماية الحياة الخاصة حيث بسط حماية الحياة الخاصة لأي شخص يقيم على الأراضي الفرنسية بصرف النظر عن جنسيته.

ولكن التشريعات العربية لم تنص على ذلك، وأن المشرع المصري استعمل كلمة المواطن ومعروف أن كلمة مواطن تعني أبناء الدولة وليس الأجانب، وكان ذلك في قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996 في المادة (21) منه حيث قالت "لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين..." وكذلك الدستور المصري وقانون العقوبات يتحدثان عن المواطن، ولكننا نتساءل هل أن المشرع المصري استعمل هذه الكلمة ويقصد بها المواطن المصري

ومن ذلك نرى أن اتجاه المحكمة باعتبار أن الواقع تقادم، وإذا مرت عليها المدة الكافية فلا يجوز قطع التقادم وكشف الستار عن هذه الواقع ونشرها للناس سواء أكانت هذه الواقع تم نشرها سابقاً أم لا.

هذا وأن المشرع الفرنسي حدد مدة عشر سنوات للتقادم أو للحق في النسيان من خلال المادة (35) من قانون الصحافة الصادر عام (1881) حيث قررت عدم جواز إثبات صحة وقائع القذف المنسوبة إلى شخص ما متى مضت عشر سنوات على القذف.

ويميز بعض الفقهاء بين الحق في الحياة الخاصة والحق في النسيان لأن الحق في النسيان يحمي الواقع العلنية سواء كانت عامة أو خاصة، بينما الحق في الخصوصية يحمي الجوانب الخاصة لدى الشخص والتي لا يرغب بأن يظهرها للجمهور.

ولكن يرى جانب آخر من الفقه بأن الحق في النسيان يشكل جزءاً من الحياة الخاصة للأشخاص لأن حرمة الحياة الخاصة يجب حمايتها في حاضرها ومستقبلها وماضيها^(٢٠).

يتبعين لنا من ذلك أن الحق في النسيان لأشياء وأحداث سبق نشرها أو عرفها الناس، فإن الأصل لا يجوز نشرها ولكن يجوز نشرها استثناءً إذا كانت هذه الأحداث التي دخلت طي النسيان تخدم المجتمع والمصلحة العامة أي يستخلص منها دروس وعبر كأن تكون متصلة

الأسرار لا يكون فعله يشكل جريمة معاقب عليها في قانون العقوبات، بل تخضع للقوانين المدنية، وذلك حسب الضرر الذي حل بالشخص الطبيعي ويكون جبرها بالتعويض.

أما الاتجاه الثاني: فيرى عكس الاتجاه الأول، أي أن للشخص المعنوي حياة خاصة يستطيع التمتع بها شأنه شأن الشخص الطبيعي وذلك لأن كلمة المواطن التي تستعملها القوانين الداخلية لا تشكل عقبة أمام تتمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة، لأن الشخص المعنوي تعترف له القوانين بجنسية البلد الذي يؤسس فيه وفقاً لشروط تحديدها القوانين والأنظمة المعمول بها، وعليه يمكن اعتباره شخصاً طبيعياً^(١)، وكذلك تتمتع الشخص المعنوي بحياة داخلية خاصة غير حياته الخارجية، وله أسرار يجب المحافظة عليها، وكذلك يرى أنصار هذا الرأي أن للشخص المعنوي حياة خاصة مثل الشخص الطبيعي، وأن عدم تتمتعه بألفة الحياة الخاصة وسكتيتها لا يمنع من أن تكون له حياة خاصة، وأن أكثر الفقه لا يميز بين الحياة الخاصة وألفتها، بل يعتبرها جميعها حياة خاصة^(٢).

وقد أكد القانون البلجيكي وجود حياة خاصة للشخص المعنوي وذلك من خلال تجريم انتهاك سرية الأشخاص المعنوية بكافة أنواعها،

فقط، ولا يزيد بسط الحماية للأجانب المقيمين على أرض الدولة أم أنه لم يقصد ذلك، ومن خلال التفسير الواسع للنصوص، نرى أن الحماية تمتد لتشمل الأجانب، ولكن المشرع المصري تعوزه الدقة في التعبير، ولم يكن يقصد عدم توفير الحماية للأجانب، وأنه يقصد الإنسان بوصفه إنساناً بصرف النظر عن كونه مواطن أو أجنبي، وذلك لأن هذه الحماية مقررة لكل من سكن على الأراضي المصرية^(٣). أما الشخص المعنوي فهل أن له الحق بالتمتع بالحياة الخاصة كما هو الشخص الطبيعي.

إن الحياة الخاصة للشخص المعنوي والإقرار بوجودها أو عدم وجودها هناك اتجاهين:

الاتجاه الأول: ينكر تتمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة لأن الحياة الخاصة مرتبطة بفكرة السكينة والألفة، وهذا ليس له وجود بالنسبة للشخص المعنوي، وأن القوانين التي تحمي الحياة الخاصة تتحدث في أغلب الأحيان عن المواطنين، وكلمة مواطن تعني الشخص الطبيعي وليس الشخص المعنوي، وأن القوانين التي تنظم حياة الشخص المعنوي هي قوانين الشركات وأنه لا يتحدث عن الحياة الخاصة للشخص المعنوي، وأن الأسرار التجارية والصناعية لا تدخل ضمن الحياة الخاصة، ومن ذلك فإن من يتتجسس على هذه

أما عن الأسرة وهل لها الحق في التمتع بالحق في الحياة الخاصة أم لا، فنقول أن الأصل بالنسبة للحياة الخاصة للأشخاص إذا وقع عليها اعتداء فيجوز لمن وقع عليه هذا الاعتداء اللجوء إلى القضاء وطلب الحماية القانونية لوقف الاعتداء سواء وجد نص يجرمها في قانون العقوبات أو من خلال القانون المدني لجبر الضرر من خلال التعويض، ولكن هل أن كشف أسرار الحياة الخاصة لأحد أفراد الأسرة يعد اعتداءً على الأسرة أم فقط على الشخص الذي كشفت أسراره؟

إن الاتجاه في فرنسا يذهب إلى أن حماية الحياة الخاصة لا يشمل الشخص فقط، بل يتعدى ذلك إلى أسرته، وتطبيقاً لذلك قضي بأن تصوير طفل مريض وهو على فراشه لا يشكل فقط مساساً بحق الطفل في الخصوصية وإنما يشكل مساس للحياة الخاصة لأم الطفل، وعليه قررت المحكمة منع صدور المجلة التي نشرت صورة الطفل بناءً على طلب الأم وباسمها الشخصي، وليس بصفتها وصية على ابنها^(٢٠).

انتهاء الحق في السمعة من خلال القذف والتشهير وكذلك خدش الشرف والاعتبار ونشر صور الأشخاص وغيرها، ولكن هل ان الخطأ الصحفي يتحقق بمجرد نشر الخبر أم أن المتضرر بحاجة إلى إثبات خطأ الصحفي وذلك من خلال تطبيق القواعد العامة، وهذا ما

شريطة أن يكون القصد الإضرار به أو الحصول على منفعة^(٢١).

ومما تقدم فاننا نرى أن الاتجاه الثاني الذي يعترف للشخص المعنوي بالحياة الخاصة هو أقرب إلى الصواب، ونؤيده لأن الشخص المعنوي لديه حياة خاصة مثلما لديه حياة خارجية، وأن المشرع حينما اعترف له بالجنسية والشخصية المعنوية لكي يساعد له لأجل تسهيل أعماله وتحقيق الغرض الذي أنشأ من أجله، وذلك لا يتحقق كاملاً إلا من خلال الاعتراف له بوجود حياة خاصة، علمًا أن القوانين المدنية والقانون التجاري لا يحققان الحماية الكافية للشخص المعنوي لأجل النهوض بالمهام التي أنشيء من أجلها، وأن اقتحام الحياة الخاصة للمشروع الصناعي أو التجاري ونشر أسرارها لا يجوز لأن ذلك يعرض المشروع إلى خسارة كبيرة، علمًا أن المشاريع الصناعية تظهر فيها براءات اختراع يحميها القانون، لذلك يصعب اقتحام الحياة الخاصة للشخص المعنوي.

المبحث الثاني

معايير تحقق الخطأ الصحفي عن انتهاكه حرمة الحياة الخاصة

من المعروف أن الخطأ الصحفي يتحقق من خلال انتهاك حرمة الحياة الخاصة أو

العمل غير المباح، وقد توخي البعض تحديد العمل غير المشروع بأنه الإخلال بالالتزام الذي يفرضه القانون على الأشخاص بعدم الإضرار بالغير^(١)، وان الخطأ أما أن يكون خطأً عقدياً أو يكون خطأ تقصيرياً، ففي حالة وجود عقد بين الصحفي ومن تعامل معه تكون أمام التزام عقدي والمسؤولية عقدية وعلى خلاف ذلك إذا كان الالتزام خارج دائرة العقد فإن الخطأ يكون خطأ تقصيرياً والالتزام يكون ببذل عناء ولكن لو أتيح لنا تحديد مسؤولية الصحفي وهل هي ببذل عناء أم تحقيق غاية فلا نتردد في اعتبار التزامه بتحقيق غاية إذا كان الالتزام عقدى وببذل عناء إذا كان هناك التزام عام يفرض على الناس ومنهم الصحفي بعدم الإضرار بالغير، ويجب على الصحفي كما على غيره من أرباب المهن أن يقوم بواجباته طبقاً لما أشتمل عليه العقد وطبقاً لحسن النية الذي يجب أن يوجد لدى المتعاقدين ولكن حسن النية لا يستطيع الصحفي الدفع به لإعفائه من المسؤولية ولكن القاضي يأخذ بنظر الاعتبار حينما ينطوي بالحكم ليخفف التعويض وأن القصد السيئ من حسن النية يستخلص من نشر المدعى عليه الأمور المتضمنة للقدح وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت احتقار المجنى عليه عند أهل وطنه^(٢).

يتطلب منا دراسته من خلال فرعين نتناول في الفرع الأول معيار تحقق الخطأ الصحفي أما الفرع الثاني فنخصصه إلى عبء إثبات الخطأ الصحفي.

المطلب الأول / معيار تتحقق الخطأ الصحفي:
على الرغم من صعوبة تحديد معنى الخطأ الصحفي ومعيار تتحققه ولكن علينا الاعتراف بأهميته وذلك لما له من ارتباط بحياة المواطنين، ويجب الأخذ بعين الاعتبار مراعاة حرية الصحفي في نشر الأخبار وحق الأفراد بعدم المساس بخصوصياتهم، فمثلاً إذا نشر الصحفي مقالاً تتضمن عباراته قذفاً بأحد الشخصيات أو مس خصوصيات الآخرين من خلال نشر هذه الخصوصيات أو نشر صور الأشخاص دون إذن منهم وغيرها من الكتابات فإنه يعتبر قد ارتكب خطأ يوجب مسؤوليته، حيث أن الخطأ لم يعرفه المشرع وحسناً فعل بغية المد أو التوسيع في نطاق المسؤولية المدنية وعدم حصرها بعبارات معينة لأجل تأمين حماية أكثر من أصحابه ضرر جراء هذا الخطأ، ومع ذلك فإنه يوجد شبه إجماع على أن الخطأ إخلال بالالتزام قانوني سابق مع إدراك المخل بإخلاله^(٣).

ومعروف أن معنى الخطأ ينصرف إلى كل عمل غير مشروع وقد أطلقت عليه بعض القوانين المعاصرة بأنه العمل غير المشروع أو

الأستاذ السنهوري أن الرجل العادي أو المعتاد أنه "الشخص العادي الذي يمثل جمهور الناس فلا هو خارق الذكاء شديد اليقظة فيرتفع إلى الذروة ولا هو محدود الفطنة خامل الهمة فينزل إلى الحضيض" (١٠).

فإذا كان عمل الشخص المعتاد (الصحفى المقصى عليه) على خلاف عمل الصحفى محل المسؤولية فهنا تقرر مسؤوليته وأن كان يقوم بنفس العمل فلا مسؤولية عليه، ومثلاً نأخذ بالصحفى المعتاد وكذلك نأخذ بمعيار القارئ المعتاد عندما يقرأ المقال الصحفى وهل فهم أن عبارات المقال تدل على هذا الشخص وفيها تشهير به أو قذف لأننا لا تعنينا كتابة الصحفى إذا لم يكن بها قذف أو انتهاك للخصوصية ولكن تعنينا ما فهم منه القارئ المعتاد وندعو القضاء إلى اعتماد معيار القارئ المعتاد وهذا ما أخذت به محكمة المطبوعات اللبنانية في قرار حديث لها صادر في 2002/5/20 ومما جاء فيه "حيث أن المدعى عليه يدلي كما سبق بيانه بوجوب رد الشكوى لكونه لم يورد اسم المدعية واسم عائلتها في المقال المشكوا منه ولكونها ليست وبالتالي الشخص المقصود بهذا المقال." إذ من الثابت قانوناً أن جريمتي القدح والذم تشترطان لتتوفر عناصرهما أن يكون الاعتداء على الشرف والاعتبار قد وجه إلى شخص محدد بحيث لابد

أما المعيار الذى نقىس به خطأ الصحفى وهل هو معيار شخصي أم هو معيار موضوعي وهذا ما سنتناوله في الفرعين التاليين:
الفرع الأول / المعيار الشخصي:

وهنا يجب أن نقىس سلوك الصحفى بمقاييس شخصي أي معرفة الشخص نفسه وهل أنه صحفى ذكي أم لا وهل أنه صاحب ضمير وياقظ وفطن ومتائق أم هو عكس ذلك وهذا يتطلب منا النظر إلى الفاعل (الصحفى شخصياً) فإذا كان يقطا وذكياً فأنتا نحاسبه على كل فعل يقترفه وأن كان بليد نتهاؤن معه في الحساب وفي ذلك صعوبة سبرغور داخل الأشخاص ومعرفتهم، وأنه طبقاً لهذا المعيار نحاسب الصحفى الفطن أكثر مما نحاسب الصحفى المعتاد، ولا نحاسب الصحفى الذي اعتاد اللامبالاة والخطأ حسب هذا المعيار وفي ذلك مجافاة للعدالة ولا يمكن الأخذ بهذا المعيار.

الفرع الثاني / المعيار الموضوعي:
وطبقاً لهذا المعيار يجب على القاضي التحري عن الظروف الخارجية التي أحاطت بالصحفى محل المسؤولية ويتمثل ذلك في سلوك الرجل العادي مجرد، وهو شخص من طائفة الفاعل محاط بنفس الظروف التي أحاطت بالصحفى محل المسؤولية ومجرد عن ظروفه الشخصية مثل ظرف الزمان والمكان والجنس والحساسية والعلم والبيئة (١١)، ويرى العلامة

استدرجها حسب زعم الكاتب إلى حياتها الماجنة، وأنها تقييم علاقة مع شخص يصغرها بعده سنوات وأن ابنتهما الأولى كانت متزوجة من مخرج .

”إذ أن المحكمة ترى وبالتالي لما لها من حق التقدير أن تطابق جميع الظروف والوقائع مع شخص المدعية ووصفها، لا يمكن أن يكون ظريفياً، إنما القصد منه الدلالة إليها بشكل واضح يسمح للعديد من القراء التعرف عليها، أو على الأقل لفئة منهم من أقاربها أو معارفها، ومن يمارسون النشاط الفنى عينه.

إذ أن عناصر جرم الذهن الذي تكون
والحالة ما تقدم محقق بوجه المدعى عليه...
وفقاً للمفهوم الوارد في المادة 385 عقوبات
معطوف على المادة 20 من المرسوم الاشتراعي
(□□) 77/104

ومن ذلك نرى الأخذ بالعيار الموضوعي دون الشخصي لأنه لا يقيم وزناً للظروف الداخلية للصحفي محل المسؤولية بل يعتقد بالظروف الخارجية.

المطلب الثاني / عبء إثبات الخطأ الصحفي :
إن المسؤولية المدنية تقوم على توافر
أركانها الثلاث من خطأ وضرر وعلاقة سببية
بين الخطأ والضرر، وطبقاً للقواعد العامة في
المسؤولية المدنية فإن على المدعى بالتعويض
إثبات أركان المسؤولية، ولكن هل أن الصحفي

من تحديد معالم شخصية المجنى عليه بشكل كافٍ، يسمح للجمهور أو على الأقل لفترة من الناس من التعرف بسهولة عليه.

إذ أن الآراء الفقهية قد جمعت على اعتبار أن الضابط أو المعيار الذي يقتضي اعتماده في تحديد شخص المجنى عليه لا يستوجب بالضرورة ذكر اسم هذا الأخير صراحة، إنما يكفي أن يكون كاتب المقال قد أورد بيانات كافية تشير بوضوح إلى الشخص المقصود بحيث يكون من السهل على القارئ أو على فئة معينة من القراء التعرف عليه. إذ أن أي تفسير لنص المادة 385 عقوبات بأن لا يستقيم ونية المشرع، لأنه يفتح الطريق للافلات من قبضة القانون عن طريق أقدام الجاني على إغفال ذكر اسم المجنى عليه، على الرغم من إبراده لوقائع وصفات تشير بوضوح إليه.

”إذ من الراهن بالعودة إلى المقال موضوع الدعوى أن كاتبه قد أورد فيه بيانات ووقائع محددة تشير دون أي غموض إلى شخص المدعية، كالقول مثلاً بأنها تعمل كمعدة لبرامج الأطفال، وأن ابنتها تعمل كمعدة لهذه البرامج، وأنه كان لديها خادمة انتحرت، وأنها على خلاف مع زوجها وتخاصمه في دعوى طلاق، وأن ابنتها تقيم كذلك دعوى طلاق أمام المحكمة الروحية، وأن لها ابناً في سن العشرين، وابنة أخرى متزوجة حاولت

قانون الموجبات والعقود اللبناني إذ قالت "كل عمل من أحد الناس ينجم عنه ضرر غير مشروع بمصلحة الغير، يجبر فاعله إذا كان ممبيزاً، على التعويض"^(١) وهذا هو موقف معظم القوانين إذ جماعها تقيم مسؤولية الصحفي على أساس خطأ مفترض من جانبه أساسه أن القذف أو التشهير هو اعتداء غير مشروع على حق الغير في السمعة، وعليه فمن يقذف غيره يكون خطأً خطأً يوجب مسؤوليته^(٢).

أما بالنسبة لمسؤولية الصحفي عن القذف في حق ذوي الصفة العمومية من الموظفين ومسؤولين وشخصيات عامة أيضاً فإنه لا يجوز التشهير أو القذف بهم إلا إذا كان من شأنه خدمة المصلحة العامة، ولكن نرى أن القضاء الأمريكي غير موقفه عام 1964 حيث أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية حكماً أقرت فيه مشروعية القذف الصحفي المتصل بالسلوك الوظيفي للموظفين العموميين إنطلاقاً من أن الصحفي يمارس حق الجمهور في ضرورة تلقي الأخبار من خلال الإعلام الحر الحالي من القيود وبهذا تكون المحكمة العليا قد ألغت جميع السوابق القضائية التي كانت تقيم مسؤولية الصحفي على أساس خطأ مفترض قانوناً من مجرد نشر عبارات تنطوي أو تحمل معاناتها القذف في حق الغير، وكان هذا الحكم قد ألغى حكم ولاية إلاباما العليا الذي كان

يسأل طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية أم أن المضرور من النشر الصحفي يعفى من عبء الإثبات بمجرد أن الصحفي نشر عبارات تشهيرية تتضمن قذف أو كشف للخصوصيات، وقد أجبت عن هذا التساؤل محكمة النقض المصرية بقرار لها صادر عام 1997 بقولها "أن ركن الخطأ يتتوفر بالنشر من خلال العبارات المنشورة يستخلصه قاضي الموضوع من الواقع المنشورة في الدعوى، فالنشر يفترض فيه وقوع الخطأ بغض النظر أيضاً عن مسألة الانحراف عن السلوك المألف للصحفي الحريص، وكذلك بغض النظر أيضاً عن النية والدافع من النشر حتى برب الصحفي موقفه بأنه لم يفعل سوى نقل تلك العبارات من جريدة أخرى أو من وكالة أنباء"^(٣).

وهذا هو أيضاً موقف الفقه والقضاء الفرنسي حيث ذهب على أن الخطأ التعبيري المتمثل في الانحراف عن السلوك المألف يفترض توافره لدى القاذف كلما كانت عبارات القذف التي تشين أو تؤثر في سمعة من وجهت إليه، إنطلاقاً من أن هذا البيان أو هذا الانحراف يحيط بكل أركان المسئولية التعبيرية ويستوجب الحكم بالتعويض^(٤).

هذا وإن القضاء في لبنان يشير إلى الخطأ التعبيري المتمثل في الانحراف عن السلوك المألف وهذا هو نص المادة (122) من

يعتبر نشر الخبر المتضمن للقذف أو

التشهير يحيط بكل أركان المسؤولية

المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية.

2. إذا كان المشهور به من الشخصيات

ال العامة (موظف عام) وهنا اشترطت أن

يثبت الموظف العام أن الصحفي نشر

الخبر وهو يعلم بأنه غير صحيح وقد

فرقت هنا بين سوء النية وحسن النية

والمعايير بينهما هل أن الخبر صحيح أو

كاذب فإذا كان صحيح فهل أنه يخدم

المصلحة العامة أم لا، وذلك لأن

الموظفين العموميين قد وضعوا أنفسهم

في مجال تسلط عليهم الأضواء

والصحفي يتناولهم بالنقد خدمة

للمصلحة العامة وذلك للكشف عن

كفاءتهم وقدرتهم على شغل المنصب

المسند إليهم ولكي يعرف عنهم

الجمهور كل شيء لكي ينتخبهم أم

لا.

أما لو أتيح لنا أن نعرض رأينا في

تحديد مفهوم الخطأ الصحفي فأنتا نرى أن

الصحفي حينما يقوم بنقد الأشخاص العاديين أو

ذوي الصفة العمومية فإنه يمارس حقه في

الإعلام وهذا الحق محمي الدستير والقوانين

المقارنة، لأن الدستور منحه هذا الحق لتنوير

يقضي بتعويض لضابط شرطة أسمه سوليفان

بسبب ما نشرته جريدة (نيويورك تايمز) ضده

من قذف مخالف للحقيقة وقد وصف المعلقون

هذا الحكم بأنه انتصاراً حققه المدعى عليهم

(الصحفيين) في تاريخ قانون المسؤولية التقتصيرية

المقارن في العصر الحديث (□□)، وبناءً على هذا

الحكم أن المعتدى عليه من ذوي الصفة العمومية

يجب عليه إثبات تجاوز الصحفي

المدعى عليه حدود الحق في الإعلام كشرط

أساسي لقبول دعواه، وهذا التجاوز يتمثل في

إثبات أن الصحفي قام بكتابة الخبر بسوء

قصد، وسوء القصد يفسر أن الصحفي كان يعلم

بعدم صحة العبارات المسندة للموظف العام وأنه

أقدم على النشر بدافع الحقد والكراهية، ولقد

بلغ تشدد المحكمة الأمريكية العليا حداً وصفه

المعلقون بأنه يكاد أن يعادل في النتيجة إلغاء

حق ذوي الصفة العمومية بالحصول على

التعويض عما يلحقهم من ضرر نتيجة القذف

المنشور في حقهم (□□).

وقصاري القول فأنتا نرى أن: أحكام المحاكم

وكذلك الفقه قد ميز بين حالتين:

1. إذا كان المشهور به أو المقذوف من

الأشخاص العاديين فإن المسؤولية تقوم

على خطأ مفترض من مجرد نشر

العبارات الشائنة التي تتضمن القذف

أو التشهير أو كشف الخصوصية حيث

من الطبيعي أن المكلف بالإثبات هو الذي يدعي بخلاف الأصل وهنا وحسب القواعد العامة يكلف المدعي المذوف أو المشهور به أو من انتهكت خصوصيته بإثبات الخطأ الصحفي ولكن هل يكلف المدعي بإثبات أركان المسؤولية المدنية من تحقق خطأ وضرر وعلاقة سببية أم مسؤولية الصحفي تكون استثناء من القواعد العامة. وللإجابة على هذا السؤال، نرى أن المسؤولية المدنية للصحفي تنهض بمجرد إثبات أن الصحفي قام بالنشر الذي فيه مساس بالخصوصية أو فيه قذف أو فيه تشهير في الجريدة أو المجلة أو في أي وسيلة من وسائل الإعلام الأخرى المرئية أو المسنوعة أو عبر الإنترن特، حيث أن المسؤولية تقام على مبدأ تحمل التبعية أو خطأ مفترض من جانب الصحفي القاذف وهنا على الصحفي إثبات حسن نيته وأن ما نشره يهم الجمهور ولمصلحته.

أما في حالة التشهير أو القذف بذوي الصفة العمومية فإن على الموظف العام يقع عبء إثبات تعسف الصحفي في النشر أو أن الصحفي يعلم كذب ما نشره وقام بنشره إضراراً

. به

المجتمع بكل ما يحيط به من أشياء تخصه سواء أكان من أعمال السلطة العامة أم غيرها، وهنا نكون أمام حقيقين حق الصحفي في الإعلام وحق المجتمع بتلقي ومعرفة تلك الأخبار التي حوله، ولكن هذا الحق لا يكون من غير قيود لأن حرية الصحافة تقف عند اعتاب حرية الآخرين وإلى ذلك وأشارت محكمة التمييز في العراق بقرارها الصادر عام 1954 "أن الحق ينتهي حين يبدأ التعسف" (□□□) وأن التعسف يتمثل بكل تجاوز لحسن النية أي حينما تكون نية الصحفي الإضرار بالغير، وهنا تنهض مسؤوليته لعدم وجود مصلحة من النشر، وأن التشهير بالأشخاص العاديين أو قذفهم يحاسب عليه القانون لعدم وجود مصلحة من النشر على خلاف الشخصيات العامة فإن التشهير بهم قد يكون فيه مصلحة للمجتمع لبيان أخطائهم لغرض تصحيحها خدمة للمجتمع.

و قبل أن ننتهي من موضوع عبء إثبات الخطأ الصحفي لابد لنا من تحديد من المكلف بإثبات (إثبات الخطأ الصحفي) وهذا ما سنتناوله في أولاً على أن نتناول في ثانياً وسائل الإثبات.

الفرع الأول/ المكلف بإثبات:

والواقع وجمع المستندات المطلوبة للخطأ واستخلاص أركان المسؤولية دون معقب عليه من قبل محكمة التمييز، ولكن لمحكمة التمييز مراقبته في تقدير الخطأ من عدمه على ضوء الأدلة والمستندات التي جمعها قاضي الموضوع وكيفية تكييفها حيث أن ذلك يعتبر من الوسائل القانونية التي يخضع قاضي الموضوع فيها لرقابة محكمة التمييز، هذا وقد استقر القضاء في مصر على أن لمحكمة النقض في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وأنه وإن عَدَ ذلك تدخلاً في الموضوع بالنسبة للجرائم الأخرى إلا أنه في جرائم النشر يأتي تدخل محكمة النقض بسبب أن لها بمقتضى القانون حق تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم^(٢٠).

أما في لبنان فقد قضت محكمة التمييز اللبنانية بما يأتي "وبما أن محكمة المطبوعات قد وضعت وبالتالي يدها على أساس الدعوى ونشرت وقائع الملاحقة أمامها... فلها يعود إعطاء هذه الواقع الوصف الذي ترتئيه وليس من مانع قانوني يحول دونأخذها لوصف التحرير الذي كان موضع طلب النيابة العامة والذي لم ينفه أي قرار قضائي"^(٢١).

الفرع الثاني/ وسائل الإثبات:

إن المضرور من النشر الصحفي يستطيع إثبات إدعائه بكافة وسائل الإثبات التي حددتها قوانين الإثبات وفي مقدمتها الدليل الكتابي وهو الوسيلة الأهم في الإثبات لأن مسؤولية الصحفي إذا كانت تقصيرية تنهض في حالة النشر وهذا يعني وجود دليل كتابي لإثبات وفي المسؤولية العقدية أيضاً تنهض في مخالفة البنود المثبتة في العقد وتكون من خلال ملاحظة الدليل الكتابي (العقد المبرم بينهما) وكذلك في حالة التشهير بمكان عام يكون للشهادة أهمية كبيرة لأنها وسيلة مهمة من وسائل الإثبات بعد الدليل الكتابي، إضافة إلى وسائل الإثبات الأخرى مثل الإقرار واليمين وهذه جميعها حينما لا يكون هناك دليل كتابي يستند عليه القاضي للفصل في الدعوى.

الفرع الثالث/ سلطة محكمة التمييز في تقدير الخطأ:

إن محكمة التمييز تتدخل في الواقع القانونية وفي تقديرها ولا تتدخل في المسائل الموضوعية حيث يختص بها قاضي الموضوع من جمع الأدلة المكونة للخطأ واستخلاصها فإنه يستقل بها ما دام استخلاصه سائغاً وقائم على أدلة مقبولة قانوناً، فله وحدة فهم الأدلة

يريدون الظهور أمام الأضواء ويجوز النشر عن مهنه لأنها لا تعتبر من الحياة الخاصة .

أما الاتجاه الثاني فيرى أن الجانب غير العلني لأرباب المهن يجب أن يحاط بسياج من السرية مثل علاقة الطبيب بالرئيس وأنشطة الموظف داخل مقر العمل وكذلك أداء الموظف وغيرها.

ونحن من جانبنا رأينا عدم الأخذ بأي من الاتجاهين على اطلاقه بل يجب ان ينظر إلى كل حالة على حده حسب الظروف والملابسات التي تحيط بها، إذ إن عمل العامل داخل المصنع يعتبر من قبيل الحياة الخاصة ولا يجوز النشر عنه ، أما اذا كانت مهنته تتطلب التعامل مع الجمهور لرضائهم واطلاعهم على نوعية البضاعة المصنعة للاطمئنان عليها فلا يعد الاطلاع عليها انتهاك للخصوصية.

2. وجدنا أن الحق في النسيان لأشياء وحدات سبق نشرها واصبحت معروفة للناس فأنا اصل لا يجوز نشرها وذلك لأنها دخلت طي النسيان وان من ارتكب فعل ما ، وعوقب عليه أو فضيحة اصبحت من الماضي فإن الشخص يريد ان ينساها الناس لكي يعيش داخل المجتمع وقد نسي ما صدر عنه ، ولكن يجوز نشرها استثناء اذا كانت مرتبطة بواقع سياسي أو تربوي أو اجتماعي ويراد من

أما في العراق فان محكمة التمييز تبسط سلطتها على المسائل الموضوعية والواقع القانونية ومدى التزام القاضي بتكييفها وهذا يفهم من نص المادة (5/203) من قانون المرافعات المدنية العراقية حيث قالت "إذا وقع في الحكم خطأ جوهري، ويعتبر الخطأ جوهرياً إذا أخطأ الحكم في فهم الواقع أو إذا اغفل الفصل في جهة من جهات الدعوى أو فصل في شيء لم يدع به الخصوم أو قضى بأكثر مما طلبوا أو قضى على خلاف ما هو ثابت في محضر الدعوى وعلى خلاف دلالة الأوراق والسنادات المقدمة من الخصوم أو كان منطوق الحكم مناقضاً لبعضه البعض أو كان الحكم غير جامع لشروطه القانونية".

الخاتمة:

بعد أن أكملنا بحث موضوع إنتهاك حرمة الحياة الخاصة ، ظهرت لنا جملة من النتائج والتوصيات التي أردنا أن نسجلها في هذه الخاتمة تمثلت في :

1- وجدنا أن مهنة الشخص يتشارطها اتجاهان أولهما يقول أن مهنة الشخص تدخل في حياته العامة لأنها تمارس علينا ويطلب إرتباط صاحب المهنة مع العملاء وأرباب الحرف الأخرى وكذلك الفنانين فإن مهنهما تمارس علينا ومعروفة للجمهور وهم

4. ان معيار تحقق الخطأ الصحفي يخضع لمعايير أولهما المعيار الشخصي وطبقاً لهذا المعيار يجب علينا معرفة الصحفي نفسه وهل انه صحفي ذكي ام لا وهل انه صاحب ضمير يقظ وفطن ومتائق ام هو عكس ذلك، فإذا كان صحيفياً ذكياً فأنتـا ستحاسبه عن كل فعل اقترفـه وان كان صحيفياً بليداً فيجب التهـاؤن معـه في الحساب.

وفي ذلك مجافاة للعدالة لأنـنا نتهـاؤن معـ الصحيفـي الغـير ذـكـي مما يـجـعـل الصحـفـيين يـعتـادـون التـهـاؤـن والـلامـبـالـاـلاـة بـحـجـة أـنـهـم لا يـعـرـفـونـ أـكـثـرـ مـنـ ذـكـرـ وـبـصـعـبـ عـلـيـنـاـ مـعـرـفـةـ اـعـماـقـ الـاشـخـاصـ لـكـيـ نـتـبـيـنـ خـطـأـهـمـ.

اما المعيار الثاني فهو المعيار الموضوعي وهذا يجب على القاضي التحري عن الظروف الخارجية التي أحاطت بالصحفي محل المسؤولية وهنا نأخذ بسلوك الصحفي المعتمد وهو من طائفة الفاعل (الصحفي) محاط بنفس الظروف التي أحاطت بالصحفي محل المسؤولية ومجرد من ظروفه الشخصية مثل ظرف الزمان والمكان والعلم والبيئة وغيرها، فإذا كان فعل الصحفي المعتمد على خلاف ماقام به الصحفي محل المسؤولية فأنتـا

نشرـهاـ استـنبـاطـ درـوـسـ مـنـهـاـ لـكـيـ يـسـتـفـادـ مـنـهـاـ المـجـتمـعـ،ـ أـمـاـ فيـ حـالـةـ وـفـاةـ الشـخـصـ الـذـيـ دـخـلـ طـيـ النـسـيـانـ فـإـنـ النـشـرـ لـأـيـؤـذـيـ الـمـتـوفـيـ بلـ يـؤـذـيـ وـرـثـتـهـ.

3. ان الاقرار بوجود حياة خاصة للشخص المعنوي من عدمـهـ يـخـضـعـ لـاتـجـاهـينـ أـولـهـماـ يـرـىـ انـ فـكـرـةـ الـحـيـاةـ الـخـاصـةـ مـرـتـبـةـ بـالـسـكـيـنـةـ وـالـأـلـفـةـ وـهـذـاـ لـأـوجـودـ لـهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـشـخـصـ الـمـعـنـوـيـ وـعـلـيـهـ فـلـاـ يـمـكـنـ الـاعـتـرـافـ بـوـجـودـ حـيـاةـ خـاصـةـ لـلـشـخـصـ الـمـعـنـوـيـ ،ـ اـمـاـ الـاتـجـاهـ الثـانـيـ فـيـرـىـ انـ لـلـشـخـصـ الـمـعـنـوـيـ حـيـاةـ خـاصـةـ شـائـعـةـ شـائـعـةـ الـشـخـصـ الـطـبـيـعـيـ لـانـ الـقـوـانـيـنـ تـعـرـفـ لـلـشـخـصـ الـمـعـنـوـيـ بـجـنـسـيـةـ الـبـلـدـ الـذـيـ يـؤـسـسـ فـيـهـ وـطـبـقـاـ لـاـ تـحدـدـهـ الـقـوـانـيـنـ وـالـانـظـمـةـ وـأـنـ أـلـفـةـ الـحـيـاةـ الـخـاصـةـ وـسـكـيـنـتـهـاـ لـاتـمـنـعـ اـنـ تـكـوـنـ لـهـ حـيـاةـ خـاصـةـ وـانـ الـفـقـهـ لـاـ يـمـيـزـ بـيـنـ الـحـيـاةـ الـخـاصـةـ وـالـفـتـهـاـ بـلـ يـعـتـبـرـهـاـ كـلـهـاـ حـيـاةـ خـاصـةـ.

وـمـنـ جـانـبـاـ وـجـدـنـاـ ضـرـورـةـ الـاعـتـرـافـ لـلـشـخـصـ الـمـعـنـوـيـ بـحـيـاةـ خـاصـةـ وـذـكـلـ لـأـنـ الـقـوـانـيـنـ الـتـيـ يـخـضـعـ لـهـ لـاتـوـفـرـ لـهـ حـيـاةـ خـاصـةـ مـثـلـ الـقـانـونـ الـتـجـارـيـ اوـ الـقـانـونـ الـمـدـنـيـ بـلـ نـحـتـاجـ اـحـيـاناـ إـلـىـ تـطـبـيقـ قـانـونـ الـعـقـوبـاتـ لـأـنـ نـشـرـ اـسـرـارـ الـمـصـنـعـ يـعـرـضـهـ إـلـىـ خـسـارـةـ كـبـيرـةـ لـأـنـ سـيـمـاـ تـوـجـدـ بـرـاءـاتـ اـخـتـرـاعـ يـحـمـيـهـاـ الـقـانـونـ وـلـاـ يـجـوزـ اـقـتـحـامـهـ وـالـاطـلـاعـ عـلـيـهـاـ.

ومن جانبنا أيدنا هذا التوجه لأن الصحفي يريد ممارسة حقه في الإعلام وهو حق للمجتمع أيضاً لمعرفة كل ما يدور حوله من أحداث وهذا الحق تحميه المعاهدات الدولية والدستور والقوانين الداخلية لكي ينير الصحفي المجتمع بكل ما يصدر عن رجال السلطة العامة من أفعال ويكون قناعة عنهم في انتخابهم أو عدم انتخابهم مرة أخرى ولأن الصحافة تعتبر سلطه رابعه تمارس رقابه على أعمال السلطات الثلاث ولكن فيما يخص الأشخاص العاديين فإن إنتهاك الخصوصية أو النشر عنهم يسبب لهم ضرراً كبيراً، ولا توجدفائدة يجنيها المجتمع في النشر عنهم.

نحاسب الصحفي على فعله، أما إذا كان الصحفي المعتاد يفعل مثلما فعل الصحفي محل المسؤولية فلا عقاب عليه ، وقد أيدنا المعيار المضعي الذي لا يقيم وزنا للظروف الشخصية في محاسبة الصحفي.

5. ومن خلال البحث وجدنا ان الصحفي إذا أنهكه حرمة الحياة الخاصة للأشخاص العاديين أو شهر بهم فإن مسؤوليته تنبع على أساس خطأ مفترض من جانبه بمجرد نشر العبارات التي فيها انتهاك للخصوصية أو قذف وتشهير وهذا خلافاً للacial اي ان المسؤولية تنبع بتوافق اركانها من خطأ وضرر وعلاقة سلبية ولكن هنا يكون النشر الذي فيه انتهاك للخصوصية يحيط بكل اركان المسؤولية المدنية، أما إذا نشر الصحفي عن شخصية عامة خبر ما فإنه يجب على الشخصية العامة أثبات معرفة الصحفي بعدم صحة الخبر المنشور أو أنه لم يتحرى عن الخبر بشكل جيد أو نشره بسوء نية وذلك لأن الشخصيات العامة وضعوا أنفسهم في مكان تسلط عليهم الأضواء وأن الجمهور يريد أن يعرف عنهم كل شيء.

المواهش:

- (□) د. خالد مصطفى فهمي - المؤولية المدنية للصحفي - دراسة مقارنة - دار الفكر الجامعي - ط1-2009- ص209
- (□) د. محمد ناجي ياقوت- فكرة الحق في السمعة- مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة - ص4.
- (□) د. خالد مصطفى فهمي- المرجع السابق- ص209.
- (□) د. محمد ناجي ياقوت- فكرة الحق في السمعة- المرجع السابق- ص2.
- (□) د. مصطفى أحمد عبد الجواد حجاري- الحياة الخاصة ومسؤولية الصحفي- دراسة فقهية قضائية مقارنة-دار الفكر الجامعي - 2001 ص49
- 6 مشار إليه لدى خالد مصطفى فهمي - المرجع السابق - ص218.
- (□) د. مصطفى أحمد عبد الجواد حجاري- المرجع السابق- ص49.
- (□) د. علي احمد عبد الزعبي- حق الخصوصية في القانون الجنائي - دراسة مقارنة- المؤسسة الحديثة للكتاب- طرابلس -لبنان- ط1-2006- ص117.
- (□) د. خالد مصطفى فهمي- المرجع السابق- ص213.
- (□□) د. مصطفى أحمد عبد الجواد حجاري - المرجع السابق- ص59
- (□□) د. مصطفى أحمد عبد الجواد حجاري- المرجع نفسه - ص61.
- (□□) د. خالد مصطفى فهمي— المرجع السابق 229.
- (□□) عباس علي محمد الحسيني - المؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد كلية القانون - 2003 ، ص78.

note E(14).agostini.(14)، 21107.2.1988، jcpg

- (□□) . خالد مصطفى فهمي - المرجع السابق - ص 216
- (□□) . د . ممدوح خليل بحر العاني -حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي - دراسة مقارنة -رسالة دكتوراه -كلية الحقوق -جامعة القاهرة-1983- ص 187.
- (□□) د. ممدوح خليل بحر العاني - المرجع نفسه - ص 187
- (□□) د. اسامه عبد الله قايد - الحماية الجنائية للحياة الخاصة و بنوك المعلومات - المرجع السابق - ص 26
- (□□) د. مصطفى احمد عبد الجواد حجاري - المرجع السابق - ص 59
- (□□) د. طارق سرور- جرائم النشر والإعلام- الكتاب الأول- الأحكام الموضوعية- دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت- القاهرة- ط2-2008- ص784.

(□) أشار إليه د. أسامة عبد الله قائد- الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات- دراسة مقارنة- دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت- القاهرة -ط3-1994- ص24. وكذلك مصطفى أحمد عبد الججاد- المرجع السابق- ص78.

(22) . TGI Parise 1re ch , 18 dec 1991 legipresse 1992,n ° 88 -3, 1

nate F. gars هذا وأن المشرع العراقي يعاقب من قام باستراق السمع أو نقله أو تسجيله حيث نص في المادة 438 من قانون العقوبات على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة دينار أو بإحدى هاتي العقوبتين. 1- من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة إذا كان من شأن نشرها الإساءة إليهم. 2- من اطلع من غير الذين ذكروا في المادة 338 على رسالة أو برقية أو مكالمة تلفونية فأفشلاها لغير من وجهت إليه إذا كان من شأن ذلك إلحاقضرر بأحد". هذا وأن المادة 338 نصت على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سبع سنوات أو بالحبس كل موظف أو مستخدم في دوائر البريد والبرق والتلفون وكل موظف أو مكلف بخدمة عامة فتح أو أتلف أو أخفي رسالة أو برقية أودعت أو سلمت للدوائر المذكورة أو سهل لغيره ذلك أو أفش سراً تضمنته الرسالة أو البرقية. ويعاقب بالعقوبة ذاتها من أفشى من ذكر مكالمة تلفونية أو سهل لغيره ذلك...".

(□) تقابلها المادة 373 من قانون العقوبات السوري والمادة 257 من قانون العقوبات اليمني.

(□) أشار إليه د. أسامة عبد الله قايد- المرجع السابق- ص23 وكذلك أشار إليه د. مصطفى أحمد عبد الججاد. المرجع السابق- ص75.

(□) د. مصطفى أحمد عبد الججاد- المرجع نفسه- ص76.

(□) د. طارق سرور- المرجع السابق- ص802

(□) مشار إليه لدى د. مصطفى أحمد عبد الججاد- المرجع السابق- ص77.

(□) د. خالد مصطفى فهمي- المرجع السابق- ص221.

(□) د. مصطفى أحمد عبد الججاد- المرجع السابق- ص81.

(□) د. أسامة عبد الله قايد- المرجع السابق- ص23.

(□) د. مصطفى أحمد عبد الججاد- المرجع السابق- ص82

(□) د. مصطفى احمد عبد الججاد- المرجع السابق- ص80.

(□) د. خالد مصطفى فهمي- المرجع السابق- ص220.

(□) د. سعيد جبر- الحق في الصورة- دار النهضة العربية 32 شارع عبد الخالق ثروت- القاهرة- 1986 ص2.

(□) د. سعيد جبر- المرجع السابق- ص1.

(□) قرار محكمة النقض الفرنسية الصادر في 20 اكتوبر 1998 مشار إليه لدى الاستاذ اندريله برتراؤن- والمحامى الدكتور نقولا فتوش- الحق في الحياة الخاصة والحق في الصورة - منشورات صادر 2003 - ص 114 .

- (□□) د. سعيد جبر- المرجع السابق- ص2.
- (□□) تقابلها المادة (373) من قانون العقوبات السوري.
- (□□) د. أسامة عبد الله قايد، المرجع السابق، ص 25 وكذلك د. مصطفى أحمد عبد الجود، مرجع سابق، ص 101.
- confirme en appel ca15mars .CAEN.note lyon,14482,(1) jcp 1965-2
1967-D.1967-somm 78. jsp 1967 -2-15 15107
- (□□) عباس علي الحسيني، مرجع سابق، ص 82.
- (□□) د. مصطفى أحمد حجازي، المرجع السابق، ص 117.
- (□□) د. ممدوح خليل العاني، المرجع السابق، ص 149.
- (□□) د. حسام الدين كامل الأهوانى، الحق في احترام الحياة الخاصة ، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية- 1985 - ص 149.
- (□□) د. مصطفى أحمد حجازي، المرجع السابق، ص 123.
- (□□) د. مصطفى احمد عبد الجود حجازي، مرجع سابق، ص 127.
- (□□) د. سليمان مرقس- شرح القانون المدني- الالتزامات- المطبعة العالمية- القاهرة-نبذة 352- ص368.
- (□□) د. جاسم لفته سلمان العبودي- المدخلات في احداث الضرر تقاصيرًا-مكتبة الجيل العربي-الموصل- 2005- ص13.
- (□□) د.سمير عاليه- اجتهادات محكمة التمييز الجزائية في قضايا المطبوعات والصحافة منذ عام 1950 حتى 1978 الطبعة الثانية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- 1987- ص93.
- (□□) د. زهدي يكن- المسئولية المدنية أو الأعمال غير المباحة- ط1- منشورات المكتبة العصرية0- صيدا بيروت- ص72 وكذلك د. سليمان مرقس شرح القانون المدني- المرجع السابق- فقرة 338-ص337 وكذلك أستاذنا د.جاسم العبودي- مصادر الالتزام- محاضرات مطبوعة القيت على طلبة كلية المعارف الجامعية- 1997- ص113.
- (□□) د. عبد الرزاق السنھوري—الوسیط شرح القانون المدني الجديد- مصادر الالتزام- العقد — العمل غير المشروع-الاثراء بلا سبب —القانون—دار النشر للجامعات المصرية-1952- المرجع السابق ص864.
- (□□) مشار اليه لدى الأستاذ أندریه برتران والمhammiy الدکتور نقولا فتشوش- - المرجع السابق ص458-461 وهذا هو اتجاه محكمة التمييز في العراق في قضية تتلخص وقائعها بأن جريدة لواء الاستقلال.
- نشرت في عددها الم رقم 146 الصادر في 1947/3/21 قصيدة للشاعر صقر تحت عنوان تمثال العبودية "لن التمثال في الكرخ يتباھي ويتبختر وأزدرى بالشعب ما أن تعالى وتكبر ألمن قاد جيواش العرب للنصر المقدر ألمن قد دحر الأعداء في الجيش المظفر

أم من قد خط للأمة تاريخ مسطر
هو رمز للعبوديات والحق المغفر
أيها الشامخ في الجو على من تتبخر
أن تكبرت على مجد هو فالله أكبر

وفي 23 آذار 1947 ألقت الشرطة القبض على الأستاذ قاسم حمودي المدير المسؤول لجريدة لواء الاستقلال وقادت بتنقيش الجريدة للعثور على أصل المقطوعة الشعرية وقد أحال حاكم تحقيق الرصافة هذه القضية إلى محكمة جزاء بغداد الأولى، وقد رأت محكمة الجزاء الكبرى أن هذه القصيدة فيها قذف ضد جلاله الملك فيصل الأول ملك العراق ولكن الشاعر دفع بأن المقصود هو الجنرال مود وكان التمثيلان في الكرخ وحكمت المحكمة بالسجن الشديد لمدة سنة على المتهم قاسم حمودي وتعطيل جرينته لمدة سنة وطعن محامي المتهم بالقرار تمييزاً وطلب رده لأن المحكمة لم تستعن بخبراء من شعراء وأساتذة اللغة لمعرفة المقصود وهل هو الملك فيصل الأول أم الجنرال مود وبعد أن عادت أوراق الدعوى مجدداً إلى المحكمة الكبرى انتدبت خبراء وقد بينوا أن المقصود بالقصيدة هو تمثال الجنرال مود وليس الملك فيصل فقررت المحكمة الإفراج عن المتهم (أحمد فوزي- أشهر المحاكمات الصحفية في العراق مطبعة أوفسيت الانتصار - ط 1 سنة 1985- ص 99-108).

(□□) طعن رقم 11865 لسنة 65 ق جلسة 1997/6/29

(□□) د. محمد ناجي ياقوت- مسؤولية الصحفيين المدنية في حالة القذف في حق ذوي الصفة العمومية- دراسة مقارنة- مكتبة الجلاء الجديرة- المنصورة- بدون سنة طبع- ص 33

(□□) وتقابلاها المادة 163 من القانون المدني المصري والمادة 186 من القانون المدني العراقي.

(□□) د. عباس علي محمد الحسيني- المرجع السابق- ص 121

(□□) د. محمد ناجي ياقوت- فكرة الحق في السمعة- المرجع السابق- ص 34

(□□) د. محمد ناجي ياقوت- فكرة الحق في السمعة- ص 35.

(□□) قرار محكمة التمييز في العراق في 1954/11/24- عبد الرحمن العلام- المبادئ القضائية لأحكام محكمة التمييز- القسم المدني- مطبعة العاني- بغداد- 1957- ص 151.

(□□) جلسة 1932/3/14 طعن رقم 66 .

(□□) قرار محكمة التمييز الجزائية- الغرفة التمييزية الناظرة استئنافاً قضايا المطبوعات- قرار 56 تاريخ 1974/5/18